



الحوار الوطني

حول

مشروع قانون الضمان الاجتماعي

٢٠٠٧ - ٢٠٠٩

المحتويات

- ١) مقدمة.
- ٢) مفهوم الحوار الوطني.
- ٣) أهداف الحوار الوطني.
- ٤) منهجية الحوار الوطني.
- ٥) غايات المشروع الإصلاحي الجديد ومبرراته.
- ٦) مصفوفة الحوار الوطني (الحصاد).
- ٧) ملخص الدراسة الإكتوارية السادسة.

مفهوم الحوار الوطني:

ليست ثمة شك أن الوصول إلى قناعات الناس ليس أمراً سهلاً لكنه ضروري ومهم لإحداث التغيير والتطوير والتحسين، ولأن صعوبة التغيير تكمن في تقبل متضمنات هذا التغيير ومتطلباته، فإن القناعة تلعب دوراً بالغ الأهمية لإجاح عملية التغيير كونها تسهم ليس فقط في التقبل وإنما في المشاركة أيضاً في صناعة التغيير.

وعندما تصبح القضية المطروحة محلاً لحوار موسع يشمل كافة الشرائح في المجتمع، فهذا يعني أن درجة الطرح وأهمية القضية في مستوى عال، وأن ذلك كان مدعاة لشمول الجميع بالرأي، والحوار، والهدف النهائي ليس الاتفاق الكلي على كل شيء، وإنما الاتفاق النسبي على الأهمية ومجمل الفكرة وضرورتها..

وقد كان الهدف المؤسسي منطلقاً من القيم المؤسسية التي تبنتها المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، وفي مقدمتها قيم الشفافية والشراكة، كنوع من الترجمة الحقيقية لهاتين القيمتين الرفيعتين، بعيداً عن التوقع والتمحور، والاعتداد بالقرار الفردي، أو التعنت بالرأي، والانطلاق الفوقي غير المسؤول..

وقد كانت صيغة الحوار الذي أطلقته المؤسسة صيغة وطنية اجتماعية شاملة مسؤولة، في محاولة ربما لأول مرة لمشاركة الجميع في تحمل المسؤولية الوطنية في هذا الجانب المهم في حياة الناس، إضافة إلى ترسيخ تقليد لهذه المشاركة من منطلق القناعة بأهمية تبادل الآراء والطروحات والوقوف على مختلف وجهات النظر في القضية الواحدة.

لأجل ذلك كله انطلق حوار اجتماعي جميل حول توجهات المؤسسة لتعديل قانون الضمان الاجتماعي والخروج بقانون جديد أكثر استجابة لمتطلبات المراحل القادمة وقدرة على الاستمرار في ظل ما تكشف عنه تطبيق القانون الحالي من ثغرات واختلالات أحدثت خرقاً في مفهوم العدالة والتكافل الاجتماعي، وتندر بخطر قادم يهدد الضمان الاجتماعي الأردني ما لم يتم إصلاحه..

أهداف الحوار الوطني:

توخت المؤسسة من إطلاقها للحوار الوطني حول مشروع قانون جديد للضمان الاجتماعي إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ١) ترسيخ مبادئ الشفافية والصراحة والمكاشفة مع كافة شرائح المجتمع، وهو المبدأ الذي تبنته المؤسسة ضمن منهجية عملها.
- ٢) تمكين مختلف شرائح المجتمع الأردني من المشاركة في صناعة القرار، وخاصة في موضوع قانون الضمان الاجتماعي والتوجهات الخاصة بتعديله.
- ٣) إطلاع الناس على الأسباب الموجبة للتعديل لأهمية ذلك في الإقناع بضرورة التعديل لتحقيق مصلحة المجتمع والدولة.
- ٤) عرض الفرص والتحديات التي تواجه مؤسسة الضمان الاجتماعي واستمرارية نظامها التأميني، ووضعهم في صورة التوجهات الإصلاحية لمواجهة هذه التحديات.
- ٥) تعزيز روح المسؤولية لدى كافة شرائح المجتمع والمؤمن عليهم نحو الحفاظ على ديمومة ومستقبل الضمان الاجتماعي، وإصلاح الاختلالات الموجودة.

منهجية الحوار الوطني:

لأول مرة يشهد مشروع تشريع أردني جديد زخماً من الحوار المفتوح شمل كافة شرائح وفئات المجتمع دون استثناء، وقد قامت منهجية المؤسسة في إطلاق هذا الحوار على ما يلي:

أولاً: تشكيل فريق عمل داخل المؤسسة تم تسميته "فريق الحوار الوطني" إلى جانب فريق آخر هو "فريق تعديل القانون" كلف بمهمة إدارة الحوار الوطني ورصد المقترحات والآراء الواردة حول توجهات المؤسسة لتعديل قانون الضمان، سواء من موظفي المؤسسة أو المؤمن عليهم أو المستقاة من الحوار مع كافة شرائح المجتمع الأخرى، وبالتالي صياغة مشروع قانون الضمان الاجتماعي في ضوء ما قُدم من مقترحات وآراء.

ثانياً: تشكيل لجان إعلامية في كافة فروع ومكاتب المؤسسة المنتشرة في المملكة بلغ عددها (١٨) لجنة إعلامية للعمل - بالتنسيق مع إدارة الإعلام وعلاقات المشتركين - على مساندة فريق الحوار الوطني في إطلاق الحوار في كافة مناطق المملكة بهدف توسيع المشاركة وإتاحة الفرصة للجميع

للإطلاع على توجهات المؤسسة في هذا الجانب، والإسهام بآرائهم ومقترحاتهم، وقد قامت اللجان الإعلامية بجهود معزز ومساند لفريق الحوار الوطني، وخاصة من الناحيتين الإعلامية والتنظيمية.

ثالثاً: البدء بإطلاق الحوار داخل المؤسسة أولاً بهدف تمكين موظفيها من المشاركة في إصلاح النظام التأميني من خلال توزيع استبانات وعقد لقاءات معهم، وخرج هذا الحوار بمصفوفة للحوار الداخلي وهي حصيصة لخبرات وتجارب الموظفين التأمينية التي اكتسبوها عبر تعاملهم وتطبيقهم للقانون الحالي.

رابعاً: استخدام الوسائل والطرق التالية لاستقبال المقترحات والآراء من المؤمن عليهم وجمهور المؤسسة بشكل عام:

- الموقع الإلكتروني للمؤسسة (www.ssc.gov.jo) لاستقبال المقترحات والآراء من المؤمن عليهم وجمهور المؤسسة، من خلال بريد الكتروني مخصص لهذه الغاية، حيث وصل للمؤسسة حوالي (٧٠٠) مقترح ورأي. بالإضافة إلى طرح (٦) أسئلة للتصويت تتعلق بمشروع القانون تم وضعها على الموقع الإلكتروني وتلقت المؤسسة (٦١٠) مشاركات كإجابة (تصويت) على هذه الأسئلة.
- النافذة الهاتفية (الرقم المجاني ٠٨٠٠٢٢٠٢٥) للمؤسسة لاستقبال المقترحات والآراء والأسئلة من قبل موظفي النافذة وإرسالها لإدارة الإعلام وعلاقات المشتركين في المؤسسة، حيث تلقت النافذة (٤٥٦٢) مقترحاً ورأياً وسؤالاً حول موضوع القانون وتوجهات المؤسسة لتعديله.
- ورش عمل ومحاضرات ولقاءات عقدتها المؤسسة مع الهيئات والجامعات وغرف الصناعة والتجارة (أصحاب العمل والعمال) ومؤسسات المجتمع المدني ومعظم الفعاليات الشعبية والرسمية بالإضافة إلى لقاءات المدير العام واللجان الإعلامية في فروع المؤسسة وموظفي إدارة الإعلام وعلاقات المشتركين بما مجموعه (١٦٢) لقاءاً وورشة.
- برنامج (اليوم المفتوح)، وهو عبارة عن لقاء عام يتم في فروع المؤسسة ومكاتبها يلتقي فيه المدير العام جمهور المؤسسة في تلك المنطقة من مؤمن عليهم ومتقاعدين ومواطنين للاستماع إلى قضاياهم وآرائهم ومقترحاتهم سواء الشخصية أو العامة، وقد تم عقد (١٨) يوماً مفتوحاً شملت جميع فروع المؤسسة المنتشرة في كافة محافظات المملكة.

خامساً: إطلاق العديد من الحملات الإعلامية التي استخدمت فيها كافة وسائل الإعلام المتاحة في المملكة المرئية والمسموعة والمقروءة سواء الفضائيات، المواقع الإخبارية الإلكترونية، الصحف، الإذاعات، المجلات. حيث بلغ عدد اللقاءات التلفزيونية والإذاعية (١١١) لقاءاً،

والأخبار من تقارير وبيانات صحفية (١٩٨) خبراً وتصريحاً صحفياً، والرسائل الإرشادية (٢٤) رسالة تم تكرارها (٢٤٠٠) مرة في العديد من وسائل الإعلام، إضافة إلى إعداد وتوزيع نشرات ومطويات توضيحية تضمنت شرحاً لمبررات وأهداف مشروع القانون، حيث تم توزيع نصف مليون فلاير، و (٣٠٠,٠٠٠) كتيب ونشرة توضيحية.

سادساً: إنتاج فيلمين تلفزيونيين الأول بعنوان "الضمان الاجتماعي ... ذاكرة وطموح" ومدته ستة عشر دقيقة، ويتضمن نبذة عن بدايات الضمان في الأردن، والتدرج الذي انتهجته المؤسسة في تطبيق أحكام قانون الضمان، والتطلعات والطموح المستقبلي للضمان، وتم بثه على التلفزيون الأردني وبعض الفضائيات الخاصة، والفيلم الثاني كان بعنوان "الضمان الاجتماعي... دعوة إلى المستقبل" ومدته أربع وعشرون دقيقة، ويتضمن إضاءات واضحة على أهم التعديلات التي تم اقتراحها على القانون، والأسباب التي دعت إلى ذلك، وتم فيه تسليط الضوء على الاختلالات التأمينية التي عانى منها الضمان في ضوء القانون الحالي، وتم بث هذا الفيلم بصورة موسعة جداً حيث بث على شاشة التلفزيون الأردني سبع مرات وبث على بعض الفضائيات، كما تم بثه في عدد من الوكالات الإخبارية الإلكترونية، ووزعت نسخ منه على أعضاء السلطة التشريعية بشقيها الأعيان والنواب وعدد من مؤسسات المجتمع المدني.

سابعاً: تم الخروج بمصفوفة أولية تضمنت نتائج الحوار الوطني، واشتملت على كافة الآراء والمقترحات، وقامت المؤسسة بمراجعتها من خلال فريق تعديل القانون والذي قام بصياغة مشروع القانون الجديد، حيث كانت هذه الآراء إحدى أهم الركائز الأساسية التي اعتمد عليها الفريق في إعداد مشروع القانون، ثم عرضت المؤسسة مسودة المشروع على عدد من الخبرات الوطنية واستعانت المؤسسة بخبراء منظمة العمل الدولية لتقييم الإصلاحات وأثرها على ديمومة النظام التأميني ومدى توافقها مع المعايير الدولية.

ثامناً: تم نشر مشروع القانون ومصفوفة الحوار الوطني ونتائج الدراسة الاكتوارية السادسة التي أجرتها المؤسسة والتي أعدت من قبل منظمة العمل الدولية، على الموقع الإلكتروني للمؤسسة وفي عدد كبير من وسائل الإعلام، كما استمرت المؤسسة بعد ذلك في تلقي المقترحات والآراء من المؤمن عليهم وجمهور المؤسسة والخبراء، مما أثمر عنه مراجعة مشروع القانون بمعدل ثماني عشرة مرة قبل رفعه بصيغته النهائية إلى مجلس الوزراء للمصادقة عليه وفقاً للمراحل التشريعية حيث تم إقراره من مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٨، ومن ثم إحالته إلى مجلس الأمة.

غايات مشروع قانون الضمان الجديد ومبرراته:

أرادت المؤسسة من خلال مشروع القانون الجديد تقديم رؤية مستقبلية جديدة لمفهوم الضمان والحماية الاجتماعية، رؤية استندت إلى مفهوم سليم للحماية والتكافل والعدالة الاجتماعية، واستهدفت حماية الغالبية العظمى من الأيدي العاملة والغالبية العظمى من متقاعدي الضمان، وحماية النظام التأميني نفسه لكي يظل قادراً على الوفاء بالتزاماته تجاه كل الأجيال.

ومن هنا فإن المشروع الجديد يسعى إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية:

- (١) **تعزيز الحماية الاجتماعية للطبقة العاملة من خلال توسيع مظلة الضمان** لتشمل كافة العاملين، لا بل وأضافت إليهم أصحاب العمل، والعاملين لحسابهم الخاص. وتدعيم التأمينات المطبقة، وربط الرواتب التقاعدية بارتفاع الأسعار (التضخم) وتطبيق تأمينات جديدة في غاية الأهمية للطبقة العاملة كتأمين الأمومة وتأمين التعطل عن العمل، إضافة إلى تعزيز تدابير وشروط السلامة والصحة المهنية في بيئات العمل بما من شأنه الحفاظ على سلامة العمال. وكل هذه المزايا ستصب بالتأكيد في مصلحة المشتركين والمتقاعدين وتعمل على تعزيز استقرارهم اجتماعياً واقتصادياً، وتشكل حماية قوية للطبقة العاملة.
- (٢) **ضمان ديمومة النظام التأميني من خلال معالجة الاختلالات التأمينية** الموجودة كالتقاعد المبكر الذي تحول خلال السنوات العشر الماضية إلى ظاهرة أخذت تستنزف أموال الضمان، وتهدد مستقبله واستمراريته، إضافة إلى ظاهرة الرواتب التقاعدية المبالغ فيها والتي قلبت مفهوم الحماية المستهدفة من الضمان إلى الرفاه والإثراء، الأمر الذي أخل بمفهوم وغايات الضمان الاجتماعي وأصبح يشكل معضلة حقيقية لا بد من معالجتها قبل أن تتفاقم وتأخذ مساراً أكثر خطورة على مستقبل الضمان.

موجبات تغيير القانون والدراسة التي استندت إليها المؤسسة: استندت المؤسسة في إعدادها لمشروع قانون الضمان الجديد إلى الدراسة الاكتوارية الأخيرة (السادسة) التي أعدت من قبل منظمة العمل الدولية، وإلى بيانات حقيقية تمثل الواقع الاقتصادي والسكاني للمملكة والصادرة عن الجهات الرسمية إضافة إلى آخر التطورات والتغيرات التي شهدتها نشاطات المؤسسة المختلفة (بيانات ٢٠٠٧) وخاصة الزيادة

المضطردة في أعداد طالبي التقاعد المبكر، حيث بلغت نسبة المتقاعدين مبكراً إلى إجمالي المتقاعدين خلال العام ٢٠٠٧ حوالي (٧٥%) وخلال عام ٢٠٠٨ حوالي (٧٩%)، وهي نسبة مرتفعة جداً تتقل كاهل الضمان بنفقات تأمينية عالية ولفترات طويلة، وتؤدي إلى خلل في ميزان العدالة والتكافل الاجتماعي بين المشتركين.

وترتيباً على ذلك، أظهرت الدراسة الإكتوارية الأخيرة أن التغيرات والتطورات التي شهدتها المؤسسة في السنوات الأخيرة ستدفع بالنفقات التأمينية للنمو بمعدلات متصاعدة تفوق المعدلات التي خرجت بها الدراسة الإكتوارية الخامسة التي استند إليها المهندس حياصات في دراسته، وقد كشفت دراستنا الأخيرة عن النتائج التالية:

- ❖ نقطة التعادل بين الإيرادات والنفقات التأمينية والإدارية ستكون في عام ٢٠١٦.
- ❖ نقطة التعادل بين الإيرادات التأمينية وعوائد الإستثمار مع النفقات الكلية للمؤسسة ستكون عام ٢٠٢٦.
- ❖ نقطة نفاذ موجودات الصندوق بشكل كامل ستكون عام ٢٠٣٦، وتقدر الدراسة الإكتوارية الأخيرة أن يصل العجز في عام هذا العام إلى حوالي (٨,٦%) من الناتج المحلي الإجمالي.

البيانات والمؤشرات التأمينية تؤكد بأن المؤسسة ستواجه وضعاً مالياً صعباً في المدى المنظور، وتشير إلى نتائج أكثر تشاؤماً عما توصلت إليه الدراسة الإكتوارية الأخيرة، وفيما يلي إستعراض مختصر لأهم وأبرز هذه المؤشرات والحقائق:

- تزايد وتيرة النمو في أعداد المتقاعدين بعد العام ١٩٩٩ وذلك بسبب استكمال عدد كبير من المؤمن عليهم للشروط الميسرة للتقاعد المبكر والتقاعد الوجودي، حيث بلغ متوسط معدل النمو في أعداد المتقاعدين خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٨ حوالي ١٠%.
- ارتفاع نسبة المتقاعدين مبكراً إلى إجمالي المتقاعدين الجدد من حوالي ٥٥,٥% خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٠) إلى حوالي (٧٤,٤%) خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٨) وكما هو مبين في الجدول أدناه.
- نمو النفقات التأمينية بشكل كبير ومتسارع خلال السنوات الأخيرة، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي للنفقات التأمينية خلال السنوات العشر الماضية ٢٠,٢% مقابل ١٥,٣% للإيرادات التأمينية.

تقدر الدراسة ارتفاع عدد المتقاعدين والمنتفعين بصورة ملحوظة من (١٥٦) ألف في عام (٢٠٠٧) إلى (١,٨) مليون في (٢٠٥٧)، أي بمتوسط معدل نمو سنوي (٥,١%) وفي المقابل تقدر الدراسة ارتفاع عدد

المشتركين ولكن بمعدلات تقل عن معدلات نمو المتقاعدين، حيث سيزداد عددهم من (٧٦٤) ألف مشترك في عام (٢٠٠٧) إلى (٢,١) مليون مشترك في عام (٢٠٥٧)، أي بمتوسط معدل نمو سنوي (٢%). ومن هنا ستخف نسبة المشتركين إلى المتقاعدين من (٥) أضعاف في عام ٢٠٠٧ إلى (٣) أضعاف في عام (٢٠٢٧) وصولاً إلى حوالي مشترك واحد مقابل كل متقاعد في عام (٢٠٥٧).

النفقات التأمينية: في ضوء المؤشرات الديموغرافية المذكورة أعلاه وتحديداً زيادة أعداد المتقاعدين والمنفيعين من قانون الضمان الاجتماعي، فمن المتوقع أن ترتفع إجمالي نفقات المؤسسة من (٢٨٨) مليون دينار في عام (٢٠٠٧) إلى حوالي (٢,٣) مليار دينار في عام (٢٠٢٧) وإلى (٢١,٣) مليار في (٢٠٥٧)، أي بمتوسط نمو سنوي (٩%).

٣) تحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية والتكافل الاجتماعي، من خلال وضع سقف للراتب الخاضع للضمان، وتقليص الفجوة بين أصحاب الرواتب التقاعدية المتدنية والمتوسطة وأصحاب الرواتب العالية جداً، وذلك بما يعكس المفهوم التضامني والتكافلي للضمان الاجتماعي كنظام للحماية والعدالة الاجتماعية.

٤) الإصلاح والتطوير الإداري وتعزيز الحاكمية: وذلك من خلال إجراء تعديلات على الهيكل التنظيمي للمؤسسة واستحداث لجنة الحاكمية وزيادة الرقابة على المؤسسة من خلال إلزام مجلس الإدارة برفع تقارير سنوية لمجلس الوزراء.

ملخص نتائج الدراسة الاكتوارية السادسة للضمان الاجتماعي

جاءت الدراسة الاكتوارية السادسة تنفيذاً لأحكام المادة (١٥/أ) من قانون الضمان الاجتماعي رقم (١٩) لعام (٢٠٠١) والتي بموجبها تلزم المؤسسة بفحص مركزها المالي مرة على الأقل كل خمس سنوات بمعرفة خبير اكتواري أو أكثر، وينطوي الهدف الرئيس وراء إلزام المؤسسة بإجراء هذه الدراسات بشكل دوري إلى وضع إدارة المؤسسة وواضعي السياسات والشركاء الاجتماعيين بصورة عن الواقع المالي المستقبلي للمؤسسة حتى تتمكن من معالجة أي خلل قد يحول دون تمكنها من تأدية الالتزامات المترتبة عليها في المستقبل. وترتيباً على ذلك، فإنه يتوجب علينا خلال هذه المرحلة الحرجة عرض نتائج هذه الدراسة لدعم الحوار الاجتماعي والوصول إلى إجماع نحو الإجراءات الإصلاحية التي انتهجتها المؤسسة لتجنب تعرضها لأزمة مالية على مدار ١٠ - ٣٠ عاماً القادمة وبالتالي ضمان ديمومة نظام الضمان الاجتماعي ومقدرته على الإيفاء بحقوق الأجيال القادمة.

وجاءت الدراسة الاكتوارية السادسة التي قامت تنفيذها منظمة العمل الدولية متمشية مع الممارسات الاكتوارية الدولية في مجال الضمان الاجتماعي لدى الجمعية الدولية للإكتواريين (International Actuarial Association). ويذكر في هذا المجال أن منظمة العمل الدولية (ILO) تتبع للأمم المتحدة وتمثل أطراف الإنتاج وبشكل أساس العمال وأصحاب العمل. وتُعنى المنظمة بإجراء الدراسات لمعظم صناديق التقاعد والتأمينات الاجتماعية في العالم.

نتائج الدراسة الاكتوارية:

أولاً: الوضع الديموغرافي للمؤسسة:

وبناءً على واقع التغييرات الديموغرافية في المملكة، تقدر الدراسة الاكتوارية زيادة عبء الإعاقة في المملكة في المستقبل، ففي (٢٠٠٧) كان يقابل كل شخص في سن التقاعد (١٠) أشخاص في سن العمل، وفي عام (٢٠٥٧) لن يكون سوى (٣) أشخاص في سن العمل مقابل كل شخص في سن التقاعد.

وترتيباً على ذلك وبعد الأخذ بعين الاعتبار مختلف الظروف الاقتصادية في المملكة لا سيما مستويات التشغيل، تقدر الدراسة ارتفاع عدد المتقاعدين والمنتفعين بصورة ملحوظة من (١٥٦) ألف في عام (٢٠٠٧) إلى (١,٨) مليون في (٢٠٥٧)، أي بمتوسط معدل نمو سنوي (٥,١%) وفي المقابل تقدر

الدراسة ارتفاع عدد المشتركين ولكن بمعدلات تقل عن معدلات نمو المتقاعدين، حيث سيزداد عددهم من (٧٦٤) ألف مشترك في عام (٢٠٠٧) إلى (٢,١) مليون مشترك في عام (٢٠٥٧)، أي بمتوسط معدل نمو سنوي (٢%) . ومن هنا سنتخض نسبة المشتركين إلى المتقاعدين من (٥) أضعاف في عام ٢٠٠٧ إلى (٣) أضعاف في عام (٢٠٢٧) وصولاً إلى حوالي مشترك واحد مقابل كل متقاعد في عام (٢٠٥٧).

ثانياً: النفقات الكلية للمؤسسة.

في ضوء المؤشرات الديموغرافية المذكورة أعلاه وتحديداً زيادة أعداد المتقاعدين والمنتفعين من قانون الضمان الاجتماعي، فمن المتوقع أن ترتفع إجمالي نفقات المؤسسة من (٢٨٨) مليون دينار في عام (٢٠٠٧) إلى حوالي (٢,٣) مليار دينار في عام (٢٠٢٧) وإلى (٢١,٣) مليار في (٢٠٥٧)، أي بمتوسط نمو سنوي (٩%) . وفيما يلي بعض النسب والتفصيلات المتعلقة بهذا البند:

- سترتفع نفقات تقاعد الشيخوخة من (٢١٦) مليون دينار في عام (٢٠٠٧) إلى نحو (١٧,٨) مليار دينار في عام (٢٠٥٧)، بمتوسط معدل نمو سنوي (٩,٢%).
- سترتفع نفقات الاعتلال من (٢٩) مليون دينار في عام (٢٠٠٧) إلى (٧٣٦) مليون في (٢٠٥٧)، بمتوسط معدل نمو سنوي (٦,٧%).
- سترتفع نفقات الورثة من (١٢) مليون دينار في عام (٢٠٠٧) إلى (٢,٤) مليار دينار في (٢٠٥٧)، بمتوسط معدل نمو سنوي (١١,٢%).

ثالثاً: الإيرادات التأمينية:

في ضوء الارتفاع المتوقع في إعداد المشتركين تحت مظلة الضمان الاجتماعي على مدار العقود القادمة وتزامناً مع الارتفاع في متوسطات أجورهم، تقدر الدراسة الاكتوارية ارتفاع الإيرادات من الاشتراكات من حوالي (٤٢٣) مليون دينار في عام (٢٠٠٧) إلى (٧,١) مليار دينار في (٢٠٥٧)، بمتوسط معدل نمو سنوي (٥,٥%).

رابعاً: الفائض والعجز المالي:

ترتيباً على ما ذكر، تتوقع الدراسة الاكتوارية عدم كفاية الإيرادات التأمينية للمؤسسة لتغطية نفقاتها التأمينية ابتداءً من عام ٢٠١٦ لتبدأ المؤسسة بعد ذلك باستخدام عوائدها الاستثمارية لتغطية عجزها المالي وصولاً إلى عام (٢٠٢٦) والذي ستعاني عنده المؤسسة من عجز مالي كلي ناجم عن عدم كفاية إيراداتها بشقيها الاستثماري والتأميني لتغطية التزاماتها السنوية. وحينئذٍ، ستضطر المؤسسة إلى البدء بتسييل موجوداتها حتى تتمكن من تغطية هذا العجز، ومع الاستمرار المتوقع في نمو نفقات المؤسسة بمعدلات تفوق معدلات نمو إيراداتها سيستمر العجز المالي باستنزاف موجودات المؤسسة حتى تلاشيتها

تماماً بحلول عام (٢٠٣٦)، وبعد هذا العام ستكون المؤسسة عاجزة عن تأدية التزاماتها لمجموعة كبيرة من المستحقين. وتشير الدراسة إلى أن العجز المتوقع في عام (٢٠٣٦) سيصل إلى نحو (٨,٦%) من الناتج المحلي الإجمالي وسيتم في التصاعد بعد ذلك.

خامساً: تشير الدراسة إلى أنه إذا ما أرادت المؤسسة زيادة نسب الاشتراكات لتجنب الأزمة المالية التي يتوقع أن تتعرض لها في المدى المنظور وضمان استدامتها على مدار الـ(١٠٠) سنة القادمة، فيتوجب عليها رفع نسب الاشتراكات وبشكل فوري من (١٦,١%) حالياً إلى حوالي (٣٦,٢%) من إجمالي أجور المؤمن عليهم. وفي حال الإبقاء على نسب الاشتراك الحالية على ما هي عليه والبدء بزيادتها عند تلاشي احتياجات المؤسسة تماماً، تقدر الدراسة وصول نسب الاشتراكات المطلوبة لتمكين المؤسسة من تغطية التزاماتها إلى حوالي (٤٨%) بحلول عام ٢٠٥٧.

سادساً: مقارنة نتائج الدراسة الاكتوارية الأخيرة مع نتائج الدراسة الاكتوارية الخامسة:

تشير الدراسة الاكتوارية الأخيرة إلى أن هنالك مجموعة من المتغيرات والمستجدات وراء تباين نتائجها مع النتائج التي توصلت إليها الدراسة الاكتوارية الخامسة. وكما يتضح من الجدول أدناه، تظهر الدراسة الأخيرة أن الوضع المالي المستقبلي للمؤسسة قد تراجع بشكل ملحوظ عما ظهر عليه في الدراسة الاكتوارية السابقة (الخامسة)، حيث تعزو الدراسة الحالية ذلك إلى زيادة الإقبال على التقاعد المبكر خلال الأعوام الماضية (٢٠٠٣ - ٢٠٠٧) والذي سينعكس بدوره على التقديرات المستقبلية لنمو أعداد المتقاعدين مبكراً وعبء الإنفاق عليهم.

والجدول التالي يلقي الضوء على أبرز مخرجات آخر دراستين اكتواريتين أعدتا للمؤسسة:

الدراسة الاكتوارية الخامسة (٢٠٠٢)	الدراسة الاكتوارية السادسة (الأخيرة) (٢٠٠٧)	
٢٠١٧	٢٠١٦	نقطة تجاوز النفقات للاشتراكات
٢٠٥١	٢٠٢٦	نقطة تجاوز النفقات لإجمالي الإيرادات (اشتراكات وعوائد استثمار).
٢٠٦٣	٢٠٣٦	نقطة تلاشي احتياجات المؤسسة بشكل كامل.

وتؤكد الدراسة في هذا السياق على أن الارتفاع الذي شهدته معدلات العوائد الاستثمارية على موجودات الضمان خلال الأعوام القليلة الماضية لن تكون كافية لاحتواء التكاليف المالية المترتبة على الاستمرار في الإقبال المتزايد على التقاعد المبكر. كما تؤكد الدراسة على أن الآثار المالية الايجابية المترتبة على زيادة أعداد المشتركين خلال الأعوام الماضية عما كان مقدراً في الدراسة الاكتوارية الخامسة ما هي إلا انعكاسات قصيرة الأمد حيث أنها ستساهم في ارتفاع حجم الإنفاق على الرواتب التقاعدية في المدى المنظور وذلك عند استحقاق هؤلاء المشتركين لشروط التقاعد لا سيما التقاعد المبكر.